بسم الله الرحمن الرحيم
Omdurman Islamic University Journal for Human Sciences (OIUJ)-(HUSC)
مجلة جامعة أم درمان الاسلامية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية
https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oiuj
https://doi.org/10.52981/oiuj v22i1.3508
2026 Jan; 22(1):270- 288
ISSN: 5361-1858
رجب 1447هـ

تقييم دور جهاز استثمارات ولاية الخرطوم في تطوير كفاءة استثمارات الولاية (الفترة 2012-2020م)

د. محمد حماد عبد الله عبد الرحيم

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد – جامعة أم درمان الإسلامية– السودان

للاستشهاد بهذا المقال:-

د. محمد حماد عبد الله عبد الرحيم ، تقييم دور جهاز استثمارات ولاية الخرطوم في تطوير كفاءة استثمارات الولاية (الفترة 2012-2020م) ،مجلة جامعة أم درمان الاسلامية

ISSN: 5361-1858

https://doi.org/10.52981/oiuj.v1i2.1726 v22i1.3508

المستخلص :

أتت أهمية هذه الدراسة من كونها تناولت واحد من أهم الموضوعات التى تشكل أهمية قصوي للدولة وهي قضية الاستثمار بمختلف جوانبها،وأن ولاية الخرطوم كواحدة من أكثر ولايات السودان تمركزاً للاستثمار إذ أنها دخلت في هذا المجال في مختلف مجالاته وساهمت في العديد من الاستثمارات وأسست لذلك جهازاً لمتابعة وإدارة استثماراتها المختلفة ،حيث جاءت هذه الدراسة لتقييم تجربة هذا الجهاز في تطوير كفاءة تلك الإستثمارات.

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الأليات والأساليب والأسس التى يتبعها هذا الجهاز وماهي العقبات التى تحول دون تحقيق أهدافه.

تهدف هذه الدراسة إلي إجراء تقييم علمي لتجربة هذا الجهاز ومدي تمكنه من متابعة وتقييم استثمارات الولاية في القطاعات المختلفة.

إفترضت هذه الدراسة العديد من الفروض منها وجود علاقة بين الأسس والأساليب التي يتبعها الجهاز وبين رفع كفاءة إستثمارات الولاية.

إتبعت الدراسة المنهج التاريخي لجمع البيانات والمنهج الوصفي التحليلي لتوصيف وتحليل مشكلة الدراسة.تم جمع البيانات والمعلومات من التقارير والدراسات ذات الصلة مع إجراء بعض المقابلات الشخصية

توصلت الدراسة غلي العديد من النتائج من أهمها تمكن هذا الجهاز من رصد ومتابعة جميع إستثمارات ولاية الخرطوم حيث نجح في تطوير تلك الاستثمارات من 59شركة في العام2012م إلي 68 شركة بنهاية العام 2020م مع تحقيق بعض الأهداف وأخفق في بعضها،كما تم تقديم العديد من التوصيات منها ضرورة الحفاظ على هذا الجهاز وتطويره ورفده بالقوانين واللوائح التى تمكنه من تحقيق الأهداف التى أنشأ من أجلها.

Abstract :

The importance of this study come from being one of the most important topic which is of the utmost importance to the state it's the issue of important in all its aspects and the state of Khartoum as one of the most states of Sudan concentrated for investment as it entered this felid in his various field and contributed to many investment and for that its established system to follow up and manage its various investment

Where this study comes to him evaluate the experience of this authority and its role in activation and raise the efficiency of those investments.

The study problem was knowledge mechanisms and methods and foundation that follow this authority and what are the obstacles' that prevent the achievement of goals .

This study aimed to conduct scientific evaluate of the experiment of this authority ant the extent of this ability to monitor and the evaluate the states investment in deference sectors.

This study assumed several hypotheses including quality and relationship between principle and methods followed by authority and between the high efficiency of state investment .

The study reached many results the most important of which is that the agency enables it to monitor and follow up all investment of Khartoum state.

This study reached many recommendations the most important of which is need to preserve this authority supported and developing bylaws even achieve his goals

المقدمة:

يذخر السودان بموارد وفيرة ومتنوعة تتمثل في الأراضي الشاسعة والمناخات المتنوعة ومياهه العزبة وثروات معدنية متعددة هذا بالإضافة إلي موقعه الإستراتيجي المميز في القارة الأفريقية مما أهله ليكون مركزاً تجارياً وإستثمارياً للعديد من دول العالم.

ولكن على الرغم من ذلك هناك موارد كثيرة لم تستغل بعد وهذا يشجع العديد من الجهات في الإستثمار في هذه الفرص بغرض تحقيق التنمية الإقتصادية وتوفير فرص العمل وزيادة الأنتاج والإنتاجية ومن ثم تحقيق الإهداف الإقتصادية الكلية وفي مقدمتها تقديم الخدمة وتحقيق الربح.

وعليه دخلت ولاية الخرطوم في هذا المجال منذ أمد بعيد وإستثمرت في العديد من القطاعات وذلك بإنشاء العديد من الشركات والشراكات وقد ساعدها هذا في تحقيق بعض أهدافها الإستراتيجية ومن أهمها توفير فرص عمل وتقديم خدمات وتوفيرسلع وزيادة مواردها المالية وذلك من اجل تحسين مستويات المعيشة لمواطنين الولاية.

إلا أن هذه الإستثمارات واجهت العديد من الصعوبات والتحديات والمشاكل التى أثرت في أدائها ولمعالجة ذلك أنشأت الولاية جهازاً إستثمارياً مهمته متابعة ومراقبة هذه الإستثمارات.

هذه الدراسة تحاول التعرف على تجربة هذا الجهاز ودوره في تحقيق الأهداف التى أنشأ من أجلها، وماهي الصعوبات التى تواجه عمله وكيفية التغلب عليها في المستقبل.

مشكلة البحث:

نظراً للأهمية القصوي للإستثمار والتى تنبع من أنه واحد من أهم المتغيرات التي تسهم في تحقيق التنمية الإقتصادية وتحسين دخول ومستويات معيشة أفراد المجتمع خاصة في الدول النامية والسودان واحد منهم لذلك لابد من يتم التعرف على تجربة ولاية الخرطوم في مجال الإستثمارات المختلفة وتهيئة البيئة الإستثمارية الجيدة ولتحقيق ذلك لابد من وجود جهة رقابية تخطط وتراقب وتقييم إستثمارات الولاية .

وهنا تبرز المشكلة في التساؤلات التالية:

1/ماهي الأليات والإجراءات والأساليب التى يتبعها جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم من أجل متابعة وتقييم وتقويم إستثمارات الولاية في المجالات المختلفة.

2/إلي أي مدى إستطاع الجهاز تحقيق الأهداف التى أنشأ من أجلها

3/ماهي المعوقات والتحديات والمشاكل التى تواجه عمل الجهاز وكيفية التغلب عليها.

أسباب إختيار الموضوع:

تم إختيار هذا الموضوع لعدة إعتبارات من أهمها الأتي:

1/يعتبر الباحث من مؤسسي هذا الجهاز حيث ساهم في تأسيسه منذ البداية وحتى أخر مراحله.

2/يمثل الإستثمار الرافد الأكبر والأهم لميزانية الولاية وتعول عليه كثيراً في تعظيم مواردها المالية في المستقبل.

3/يسهم الإستثمار في إستغلال موارد الولاية وتحقيق أهدافها الإقتصادية الكلية مثل توفير فرص العمل ،رفع مستوى الدخل للفرد، توفير السلع والخدمات.

4/يعتبر الإستثمار واحد من أهم أهداف الولاية الإستراتيجية المتمثلة في تقديم الخدمة وتحقيق الربح.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث من خلال الموضوع الذي تناوله حيث يعمل الإستثمارفي رفع مستوي المعيشة وزيادة الدخل القومي والذي يعتبر من أهم مكونات الطلب الكلي ،كما يساعد في رفع كفاءة الكوادر البشرية وتأهيلهم وذلك من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة وجلب الخبرات والكفاءات النادرة إلي الولاية وهذا يخلق نقلة نوعية في إقتصادها ،ويوفر فرص العمل وهذا يقلل من معدلات البطالة المرتفعة في الولاية ويدفع بعجلة التنمية فيها.

حيث تتضح أهمية البحث في الأتي:

1/الجانب العلمي:تتمثل أهمية البحث في كونه يسعى للتعرف على مفهوم واليات الإستثمار وأهدافه بإعتباره المحرك الرئيسي لعجلة التنمية .

2/الجانب العملي:تنبع أهمية البحث في أنه يحاول التعرف على دور جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم في رفع كفاءة إستثمارات الولاية وماهي التحديات التى تواجه عمل الجهاز وتحول دون تحقيق الأهداف التى أنشأ من أجلها وكيفية التغلب عليها في المستقبل.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلي تحقيق الأهداف التالية:

1/اللتعرف علي مفهوم الإستثمار بصورة عامة وفي ولاية الخرطوم بصورة خاصة

2/الوقوف علي تجربة جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم والأدوار التى يقوم بها في متابعة وتقييم ورفع كفاءة إستثمارات الولاية.

3/التعرف على أهم المشكلات التى تحول دون قيام هذا الجهاز بمهامه المنوط بها

4/التعرف على الأساليب والأجراءات التى يتبعها الجهاز في متابعة وتقييم وتقويم إستثمارات الولاية في القطاعات المختلفة.

5/تقديم مقترحات وتوصيات تساهم في رفع كفاءة الجهاز وتجويد عمله بما يمكنه من تحقيق الأهداف التى أنشأ من أجلها.

فروض البحث:

يفترض هذا البحث عدة فرضات من اهمها:

1/توجد علاقة قوية بين الإجراءات والأساليب والأسس التى يتبعها جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم وبين تجويد ورفع كفاءة إستثمارات الولاية

2/يمتلك الجهاز كوادر بشرية مؤهلة ومدربة تمكنه من تحقيق أهدافه

3/هناك العديد من التحديات والصعوبات والمشاكل التى تواجه عمل جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم وتحول دون تحقيق أهدافه بكفاءة عالية.

منهج البحث:

إعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في عملية جمع البيانات والمعلومات وكذلك الكتب والمراجع والتقارير التى تصدرها الجهات ذات الصلة بغرض الوصول إلي نتائج منطقية ومقبولة .

حدود البحث:

الحدود المكانية: جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم–الخرطوم

الحدود الزمانية:يغطي البحث الفترة من عام 2012-2020م

مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات المعلومات الخاصة بالبحث من خلال الاتي:

1/مصادر اولية:تمثلت في الملاحظة التى عايشها الباحث من خلال عمله في الجهاز وإجراء العديد من المقابلات مع العاملين بالجهاز والجهات ذات الصلة بعمله

2/ مصادر ثانوية :تمثلت في الكتب والمراجع والرسائل الجامعية والتقارير والمراسيم والتشريعات.

الإستثمار:المفهوم والأهداف والأنواع والمعوقات

مفهوم الإستثمار:

هناك العدد من المفاهيم مرتبطة بالإستثمار والتى من الضروري تناولها من أجل تعميق هذا المفهوم بل وإدراك العديد من الجوانب التى تؤثر وتتأثر بالإستثمار مثل الدخل والإستهلاك والإدخار.([1])

فالدخل هو :ما يستطيع الفرد الحصول عليه من خلال فترة زمنية معينة لينفقها على نفسه جراء توظيف عوامل الإنتاج بما يزيد من ثروته.([2])

وهذا يشير إلي أن الدخل عبارة عن مجموعة ما يحصل عليه الفرد من أجور ومرتبات وإيجارات وأرباح أسهم مستثمرة ويوزع الدخل ما بين الإستهلاك والإدخار.

أما الإستهلاك:هو ذلك الجزء المستقطع من الدخل لإنفاق على السلع والخدمات بقصد إشباع رغباته وحاجاته المتعددة والمتجددة.

فالإستهلاك والإدخار يرتبطان بعلاقة طردية قوية جداً بالدخل فكلما زاد الدخل زاد الإستهلاك وكذلك الإدخار.

يعد الإستثمار أساس نظرية الدخل الذي يوزع بين إستهلاك الفرد وإشباع حاجاته المتعددة وإدخار موجه لتلبية دوافع الأحتياطي والمضاربة وإستثمار تحقيقاً للمكاسب وتكوين رؤوس الأموال. ([3])

يعرف **الإستثمار بصورة عامة** :بأنه أحد أطراف النشاط الإقتصادي والتى تتمثل في خلق رأس المال أو زيادة حجم الموجود منه بهدف الحصول على مزيد من الإشباع في المستقبل.([4])

كما يعرف الإستثمار بأنه:عبارة عن الأصول الرأسمالية المضافة حديثاً سواء الأصول الجديدة أو تجديد ماهو موجود منها.([5])

أيضاً عرف **الإستثمار بأنه**:عملية الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الإستثمارية الجديدة التى يترتب عليها زياداة إنتاج وتوفير فرص عمل وزيادة مخزون من المواد الأولية المختلفة.([6])

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الإستثمار بأنه:عبارة عن عملية إقتصادية تقوم بتوظيف رأس المال بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق التراكم الرأسمالي ورفع القدرة الإقتصادية للدولة.

أهداف الإستثمار:

من الطبيعي أن يكون لكل مستثمر هدف يراد تحقيقه من جراء قيامة بالعملية الإستثمارية ولذلك توجد العديد من الأهداف منها: ([7])

1/تحقيق عائد مجزي وذلك بسبب توفر المواد الخام التى تمكنه من تنفيذ المشروع الإستثماري.

---

[1] .هشام الصادق محمد،دور إدارات الإستثمار في رفع كفاءة الإستثمار ،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة شندي،2017م،ص18

[2] . احمد زكريا صيام،أليات جزب الإستثمارات الخارجية إلي الدول العربية ف ظل العولمة ،الأردن نموذجاً،مجلة إقتصاديات شمال أفرقيا ،العدد3، 2005م ،ص24

[3] .المرجع السابق،ص25

[4] .عبدالله الصعيدي،الإدخار والنمو الإقتصادي ،دراسة لمحددات النمو الإقتصادي في مصر،درا النهضة العربية،القاهرة،1998م،ص19

[5] . إبراهيم متولي حسن المغربي،دور حوافز الإستثمار في تعجيل النمو الإقتصادي،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية،2011م، ص22

[6] .ناظم محمد نوري،طاهر فاضل،أساسيات الإستثمار العيني والمالي،دار وائل للنشر،عمان،1990م، ص26

[7] .حسن علي خربوش،وأخرون،الإستثمار بين النظرية والتطبيق ،دار زهران للنشروالتوزيع،عمان،1999م،ص184

2/الإستفادة من القوانين المشجعة للإستثمار وكذلك الإعفاءات الضريبية والجمركية التى تمنحها الدولة للمستثمرين.

3/توفر أسواق لبيع المنتجات والبضائع والسماح لهم بتصديرها إلي الأسواق الخارجية

4/توفر الأيدي العاملة المدربة والرخيصة خاصة في الدول النامية التى تمكن المستثمرين من تنفيذ مشروعاتهم الإستثمارية.

5/تحقيق النفع العام بالنسبة للمشروعات التى تنشأها الدولة بجانب تحقيق الربح ،أما في المشروعات الخاصة يكون الربح هو الهدف الأساسي.

6/توفر التمويل اللازم بالصورة التى تمكن المستثمرين تمويل مشروعاتهم بصورة ميسرة ومبسطة.

أنواع الإستثمار:

هناك عدة أنواع للإستثمار من أهمها: ([1])

1/الإستثمار الحقيقي والإستثمار المالي:فالإستثمار الحقيقي :هو الإستثمار في الأصول الحقيقية (المفهوم الإقتصادي)،أما الإستثمار المالي فهو الإستثمار في الأوراق المالية (الإسهم،السندات،شهادات الإيداع وغيرها)

2/الإستثمار طويل الأجل والإستثمار قصير الأجل:فالإستثمار طويل الأجل :هو الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه الإستثمار الرأسمالي،أما الإستثمار قصير الأجل فهو:فهو الإستثمار في الأوراق المالية مثل أذونات الخزينة ،القبولات البنكية،شهادات الإيداع)ويطلق عليه الإستثمار النقدي.

3/الإستثمار المستقل والإستثمار المحفز:فالإستثمار المستقل هو:هو الإساس في زيادة الدخل والناتج القومي من قطاع الأعمال أو الحكومة أو الأستثمار الأجنبي،أما الإستثمار المحفز:هو يأتي نتيجة زيادة الدخل.

4/الإستثمار المادي والإستثمار البشري: فالإستثمار المادي:هو الذي يأخذ الشكل التقليدي للإستثمار،أما الإستثمار البشري :هو الذي يكون في العنصر البشري من خلال التعليم والتدريب وتوفير الخدمات المختلفة.

5/الإستثمار في البحث العلمي والتطوير:ويحتل هذا النوع مكانة كبيرة في الدول المتقدمة حيث تخصص له مبالغ طائلة لأنه يساعد على زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق العالمية وإيجاد طرق جديدة للإنتاج.([2])

معوقات الإستثمار:

تهدف الدول إلي زيادة إستثماراتها الوطنية والأجنبية وتهيئة الظروف الملائمة لجذب رؤوس الأموال لأقامة مشروعات تنموية بإعتبارها حجر الأساس لتحقق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق طفرة في معدلات النمو الإقتصادي ،وتحسين مستوي المعيشة ،وحل مشكلة الفقر والبطالة وما يترتب عليها من أثار إجتماعية.([3])

إلا أن هناك عدة معوقات تعترض الوصول إلي هذا الهدف يمكن إستعراضها في الأتي: ([4])

1/عدم توفير البني التحتية في الدول ومنها السودان مثل الكهرباء والمياه وشبكة الطرق والسكك الحديدية والإتصالات فضلاً عن توفر الموانى والمطارات وتعتبر هذه عوامل حيوية لإقامة المشروعات الإستثمارية المختلفة.

[1] .نصر حمود النجيدي،أنواع الإستثمار،مقال منشور في موقع كلية الأدارة والإقتصاد جامعة بابل،العراق,2011م،ص1

[2]. www.business.uobabylon.edu.iq.net

[3]. www.aliqtisadalislami.net

[4].محمد ماهر شمس،معوقات الإستثمار في الدول النامية، مقال منشور في مجلة الإقتصاد الإسلامي،دبي،2020م، ص ص 1-3

2/إخفاض القدرة الشرائية للمواطنين بسبب الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي تسود في بعض الدول ،الأمر الذي يؤثر على ربح المشروعات بسبب ضعف التسويق الداخلي لمنتجاتها.

3/عدم إستقرار التشريعات المتعلقة بالإستثمار وكثرة التعديلات عليها وعدم وجود قانون موحد ينظم عملية الإستثمار في الدولة،الأمر الذي يؤثر في ثقة المستثمرين المناخ السائد وصعوبة التعامل مع التشريعات القائمة ومن ثم الإحجام عن المخاطرة برؤوس الأموال في تلك الظروف غير المستقرة.

4/عدم توفر قواعد بيانات دقيقة عن الإقتصاد الوطني والخريطة الإستثمارية التى توضح فرص الإستثمار المتاحة في شتى المجالات.

5/عدم إستقرار سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وعدم وجود سعر صرف موحد تم التعامل معه ،الأمر الذي يؤثر على القيمة الحقيقية للإستثمار ويلحق خسائر بالمشروعات الإستثمارية.

6/ضعف التمويل اللازم لإقامة المشروعات التنموية الكبيرة وعدم تقديم تسهيلات مناسبة من الجهاز المصرفي.

7/تعدد الجهات الحكومية المشرفة على الإستثمار والتى يجب على المستثمرين التعامل معها ،فضلاً عن التضارب في الإختصاصات بما ينعكس على عدم القدرة على المضي قدماً في تنفيذ المستثمرين لمشروعاتهم.

8/كثرة الإجراءات الحكومية الخاصة بإصدار التراخيص اللازمة بسبب البيروقراطية التى تقف حجر عثرة في تنفيذ الكثير من الإستثمارات.

9/تفشي ظاهرة الفساد والرشوة في الأجهزة المعنية بالإستثمار الأمر الذي يمثل عبئاً على المستثمرين.

10/عدم توفر المناخ السياسي والأمني المستقر وذلك بسبب الصراعات الطائفية والقبلية والأعمال الأرهابية بما يؤثر على قدرة الدولة في جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للدخول في مشروعات إستثمارية ،أن الكثير من رأس المال المحلي يذهب إلي الخارب بحثاً عن الأمان والإستقرار.

11/إن كثير من دراسات الجدوي الإقتصادية للمشروعات لا تتصف بالدقة والموضوعية دون إعتبار لكثير من الجوانب الفنية والتسوقية ،فهي إما تفرط في التفائل أوتميل إلي التحفظ ،فيفاجأ أصحاب المشروعات بنتائج على أرض الواقع تقاير ما ورد في الدراسة.

12/حجم الإعفاءات الضريبية والجمركية والضمانات المقدمة للمشروعات من أهم العوامل المؤثرة في تدفقات رؤوس الأموال.

يتبين مما تقدم أن تخطى هذه العقبات يكون بتوفير المناخ الأمن والمستقر للمشروعات من خلال الإستقرار السياسي والأمني والتشريعي وتجهيذ البني التحتية اللازمة وإختصار الإجراءات الحكومية وتسهيلها وتقديم حوافز وضمانات للمستثمرين ومحاربة الفساد في المؤسسات المعنية بالإستثمار والتعامل بشفافية مع المستثمرين،وتوفير خارطة للإستثمار دقيقة تحدد فرص الإستثمار المتاحة في شتى المجالات ،وتوفير قواعد بيانات عن الأوضاع الإقتصادية تساعد في إعداد دراسات الجدوي،إلي جانب إتاحة التمول اللازم لإقامة المشروعات الإستثمارية.

ولاشك أن السودان بذل جهوداً كبيرة في هذا المجال بإعتبار أن قضية الإستثمار تأتى في اولوية الدولة إلا أن ما زال الأمر يحتاج إلي مزيد من الإصلاحات في شتى المجالات حتى تحقق الهدف الذي يراد تحقيقه وهو جذب الإستثمارات الوطنية والأجنبية.

دور جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم في تفعيل و رفع كفاءة إستثمارات الولاية

نبذة تعريفية:

تم إنشاء جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم بموجب المرسوم الولائي رقم (1) لسنة 2012م علي قرار مجلس الوزراء رقم (174) بتاريخ 21/12/2011م وتعزز بالمرسوم الولائي رقم (5) لسنة 2015م .

الرؤية :

نحو أداء استثماري متميز

الرسالة :

- تعظيم عائد الاستثمار .
- صناعة المثال الاستثماري .
- الافادة القصوى من موارد الولاية وامكاناتها وفرصها الإستثمارية
- المساهمة في جعل الخرطوم مركز إستثماري اقتصادي اقليمي .
- اقامة الشراكات الاستراتيجية الداخلية والخارجية في مجالات المال والأعمال

القيم:

الخلق والابتكار ،الحرفية ، الشفافية ،الدقة، التعاون والتنسيق

الأهداف الإستراتيجية:

- التوسع النوعي فى الاستثمار أفقياً ورأسياً.
- زيادة الموارد المالية لحكومة الولاية .
- تشجيع القطاع الخاص وجذبه للدخول في إستثمارات نوعية تسهم في تحقيق اهداف الولاية الاستراتيجية .
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي .
- المساهمة في توفير فرص عمل .
- المساهمة في عمليات الانتاج وزيادة حجم الصادرات

الهيكل الإداري لجهاز إستثمارات ولاية الخرطوم:

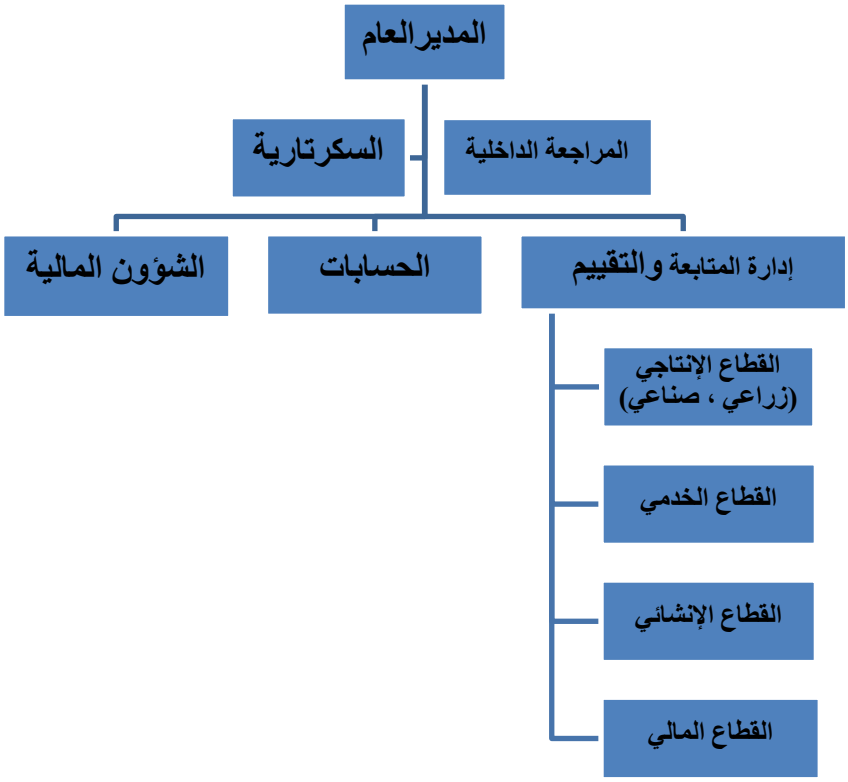

المصدر:لجنة هياكل مؤسسات ولاية الخرطوم

1/المدير العام : وهو المسؤول التنفيذي الأول عن عمل الجهاز ويتم تعينه مباشرة من والي ولاية الخرطوم.

2/سكرتارية المدير العام:وهي المسؤولة عن تنسيق وترتيب عمل المدير العام

3/إدارة المتابعة والتقييم:ويوجد علي رأسها مدير الإدارة ويتبع له رؤساء أقسام القطاعات الأربعة(مالي،إنشائي،إنتاجي،خدمي)

4/الإدارة المالية:وهي المسؤولة عن الجانب المالي في تنفيذ ميزانية الجهاز وفق الخطة المجازة من وزارة المالية بالولاية

5/إدارة الحسابات:وهي المسؤولة عن العمل الحسابي لأعمال الجهاز ويوجد على رأسها مدير الحسابات وعدد من الموظفين

6/المراجعة الداخلية:وهي المسؤولة عن مراجعة معاملات الجهاز المالية والحسابية(لايوجد بها مراجع الآن) تتم المراجعة بواسطة مراجعين وزارة المالية غير متفرقين. ([1])

7/الإدارة القانونية:وهي المسؤول عن الإجراءات القانونية في الجهاز(أيضاً لايوجد مستشار قانون الأن) تتم متابعة الإجراءات القانونية من خلال مستشار قانوني من وزارة المالية بالولاية غير متفرق لعمل الجهاز.([2])

[1] .مدير عام جهاز الإستثمار،مقابلة بتارخ2020/9/15م،مقر إدارة الجهاز،الخرطوم

[2] .المرجع السابق نفسه

الكوادر العاملة الأن بالجهاز:

1/يوجد مدير عام للجهاز مكلف يحمل درجة البكالويوس في المصارف مع خبرة أكثر من 35سنة في مجالات مختلفة.

2/يوجد عدد(1)موظف يحمل درجة الدكتوراة في الإقتصاد وعدد(3)موظفين يحملون درجة الماجستير في تخصصات الإدارة والمحاسبة،كما يوجد عدد(6) موظفين يحملون درجة البكالوريوس في تخصصات مختلفة،وعدد من حملة الشهادة السودانية مع خبرة في العمل.([1])

أهم إختصاصاته: ([2])

1/ضمان حسن الأداء الاستثماري للشركات التي تساهم فيها الولاية واتخاذ التدابير الادارية الكفيلة بذلك .

2/متابعة الأداء العام للشركات في الابعاد الادارية والمالية والفنية .

3/تقييم الاداء فى الشركات المختلفة والأطمئنان على تحقيق الأهداف التي أقيمت الشركات من اجلها .

4/تحصيل نصيب الولاية من الارباح المستحقة والعمل على تعظيمها .

5/ عمل قاعدة بيانات للاستثمار بصفة عامة والشركات التي تساهم فيها الولاية بصفة خاصة

6/ عمل الدراسات والخطط ذات الصلة

7/ توظيف الفرص والموارد المتاحة بالولاية لصالح الاستثمار

8/ المساهمة في التنمية الاقتصادية وزيادة الايرادات.

9/ اقامة المشروعات الاستثمارية الجديدة .

10/ بناء شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص الوطني والاجنبي

تصنيف إستثمارات الولاية:

أولاً:محور المعلومات العامة عن إستثمارات الولاية:

عند مباشرته لإختصاصاته في أول مارس 2012م قام الجهاز بالأتي:

1. وضع خطة مرحلية لستة أشهر تضمنت إكمال هيكله ومجلس إدارته وإعداد اللوائح المنظمة لعمله و التى تمكنه من ممارسة إختصاصاته.

2.بدأ في حصر الإستثمارات القائمة التي تساهم فيها ولاية الخرطوم وقدكانت **مرجعيته في ذلك الأتي:** ([3])

1- قرار مجلس الوزراء رقم (11) بتاريخ (2011م).

2- المرسوم الولائي رقم(1)للعام2012م

[1]. جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم،تقرير لجنة إعادة هيكلة مؤسسات ولاية الخرطوم،2020م،ص3

[2] .المرسوم الولائي رقم(1) لسنة 2012م، ولاية الخرطوم ،ص4

[3] .وزارة المالية والإقتصاد والإستثمار،تقرير لجنة توفيق أوضاع إستثمارات الولاية،2015م،ص ص 1-3

3- تقرير لجنة حصر الشركات والهيئات والصناديق بولاية الخرطوم أغسطس 2010م.

4- البيانات المستقاه والمراجعة مع المسجل التجاري.

إستلم الجهاز سجل يحتوي على عدد (59) شركة من وزارة المالية بالولاية بعد ذلك قام الجهاز بمخاطبة المسجل التجاري وجهات الإختصاص بالولاية.

تم تصنيف هذه الشركات حسب الجهة التي أنشأتها (وزارة المالية ، وزارة التخطيط العمراني ،البني التحتية، وزارة الزراعة،وزارة التنمية الاجتماعية)

بعد التقصي والتفتيش مع الجهات ذات الصلة بالعملية الإستثمارية تم التعرف على عدد(68) شركة تستثمر فيها الولاية إما مملوكة بالكامل للولاية أو بالشراكة مع القطاع الخاص.

لم يتم التعرف أو الحصول على أي معلومات رغم البحث المستمر من قبل العاملين بالجهاز وبالتنسيق مع جهات الاختصاص لعدد(6) شركات وقد تم حذفها من المسجل التجاري بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة وذلك بعد التأكد من أنها إما لم تمارس نشاط منذ تأسيسها أو متوقفة لفترة طويلة.([1])

ثانياً: محور جمع بيانات الشركات

تم جمع معلومات عن الشركات التى تستثمر فيها الولاية وشملت الأتي: ([2])

1. نظام التأسيس لتحديد الشركاء وأنصبتهم في رأس المال وتحديد رأس المال ومساهمة الولاية ووحداتها فيه.
2. السجل التجاري.
3. قائمة بأسماء الإدارة التنفيذية (المدير العام ، المدير المالي ، وأعضاء مجلس الإدارة).
4. القوائم المالية المراجعة لهذه الشركات
5. محاضر مجلس الإدارة والجمعية العمومية.
6. الأرباح المحققة وموقف تنفيذها.

يلعب الجهاز دوراً في تقييم وتقويم أداء هذه الشركات والشراكات والأنشطة المختلفة التى تساهم فيها الولاية. ([3])

فقد عمل الجهاز ومنذ إنشائه علي حصر وتصنيف هذه الإستثمارات وفقاً لطبيعة النشاط أو الوزارات التى تمثلها وتساهم فيها الولاية إلى اربعة قطاعات وهى :-

1/القطاع المالى:

ويشمل مساهمات الولاية في (6) بنوك بالإضافة إلى مربع تعدين الذهب بأبي دليق والذى دخلت فيه الولاية حديثاً وهذه بطبيعة النشاط تتبع لوزارة المالية .

2/القطاع الإنتاجي:

ويشمل الإستثمار في القطاع الزراعى والصناعى وعدد شركاته (20) شركة وتتبع معظم شركاته لوزارة الزراعة.

[1] .جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم0التقرير السنوي للعام2012م،ص2

[2] .التقرير السابق،ص 4

[3] .لمزيد من المعلومات،أنظر المرسوم الولائي (1) لسنة 2012م،ص4

3/القطاع الإنشائى:

عدد شركاته (16) شركةويشمل العقارات والبنى التحتية وهو يتبع لوزارة البنى التحتية والمواصلات .

4/القطاع الخدمي:

عدد شركائه (15) شركة ويتبع لوزارات التربية والتعليم والرعاية الإجتماعية والصحة والسياحة.

جدول رقم (1) تصنيف إستثمارات ولاية الخرطوم

الرقم	موقف الإستثمار	عدد الإستثمارات(شركات)
1	شركات متوقفة	4
2	شركات رابحة	15
3	شركات خاسرة	21
4	شركات تم الخروج منها	6
5	شركات تم تسجيلها	5
6	شركات تم تصفيتها	4
7	شركات تم حذفها	16
8	شركات تم الدخول فيها حديثاً	8
9	شركات تم تفعيلها	10

المصدر:جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم،التقرير السنوي،2020م

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن عدد الشركات المتوقفة عن النشاط عدد(4)شركات وأن الشركات الرابحة عددها(15)شركة بينما عدد الشركات الخاسرة بلغ (21) شركة وأن عدد الشركات التى تم خروج الولاية منها عدد(6)شركات،كما بلغ عدد الشركات التى تم تسجيلها لدي مسجل عام الشركات (5)شركة وان عدد الشركات التى تم تصفيتها عدد(4)شركة،بينما بلغ عدد الشركات التى تم حذفها (16)شركة ،وأن الشركات التى تم الدخول فيها بعد إنشاء الجهاز عدد(8)شركة،وأن الشركات التى تم تفعيلها بعد أن كانت متوقفة بلغ 10 شركة وهذا يعضض فرضية الدراسةالقائلة بان هذا الجهاز قام بتفعيل العديد من الإستثمارات المتوقفة وهى الأن تمارس نشاطها بصورة ممتازة.

يلاحظ أن عدد الشركات الخسارة كبير جداً حيث بلغ عدد(21)شركة من جملة الشركات التى تساهم فيها الولاية حتى تاريخه وهي عدد(63)شركة وهذا يحتم على جهاز إستثمارات الولاية ضرورة إجراء تقييم لهذه الشركات ومعرفة اسباب خسارتها ووضح حلول لها خاصة وان معظم هذه الشركات في القطاع الإنتاجي(زراعي،صناعي) والذي يعتبر تشجيعه هدف إستراتيجي للولاية.

جدول رقم (2)رؤوس أموال الولاية المستثمرة في القطاعات المختلفة(مليون جنيه):

الرقم	القطاع	عدد الإستثمارات	رأس المال المستثمر	نصيب الولاية من رأس المال المستثمر	نسبة مساهمة الولاية
1	المالي	6	1,242,371,174	65,752,663	%13
2	الإنتاجي	20	345,683,528	184,330,762	%53
3	الإنشائي	161	99,185,946	42,411,808	%43
4	الخدمي	15	209,984,695	49,088,326	%23

المجموع	57	1,897,225,343	341,583,559	

المصدر:جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم تقارير سنوية لعدة سنوات

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن عدد إستثمارات الولاية في القطاع المالي بلغ(6) بنك وأن رأس مال هذه البنوك حوالي 1,242,371,174جنيه وأن نصيب الولاية من رأس مال هذه البنوك بلغ 65,752,663جنيه بنسبة مساهمة بلغت13% وهذا بدوره يمكن الولاية من الحصول على تمويل لمشروعاتها الآخرى من هذه المصارف،وعدد(20)شركة في القطاع الإنتاجي(زراعي،صناعي) وأن راس مال هذه الشركات حوالي345,683,528جنيه وان نصيب الولاية من رأس المال بلغ حوالي184,330,762جنيه بنسبة مساهمة كلية بلغت53%وهذا يدل على أن الولاية ولاية زراعية وصناعية وتريد تشجيع الإستثمار في هذا القطاع الذي يخدم أهدافها الإقتصادية،كما تساهم الولاية في القطاع الإنشائي(الإنشاءات والطرق والجسور)بعدد(16)شركة برأسمال حوالي 99,185,946جنيه بنسبة مساهمة كلية بلغت43% وأيضاً يدل هذا على توجه الولاية في تشجيع الإستثمارفي هذا القطاع الحيوي،وعدد(15)شركة في القطاع الخدمي(مواصلات،تعليم،صحة000إلخ)برأس مال حوالي209,984,695جنيه وأن نصيب الولاية منه حوالي49,088,326جنيه بنسبة مساهمة كلية بلغت23%.

الشكل رقم (2)عدد الشركات التى تساهم فيها الولاية ونسبة مساهمتها

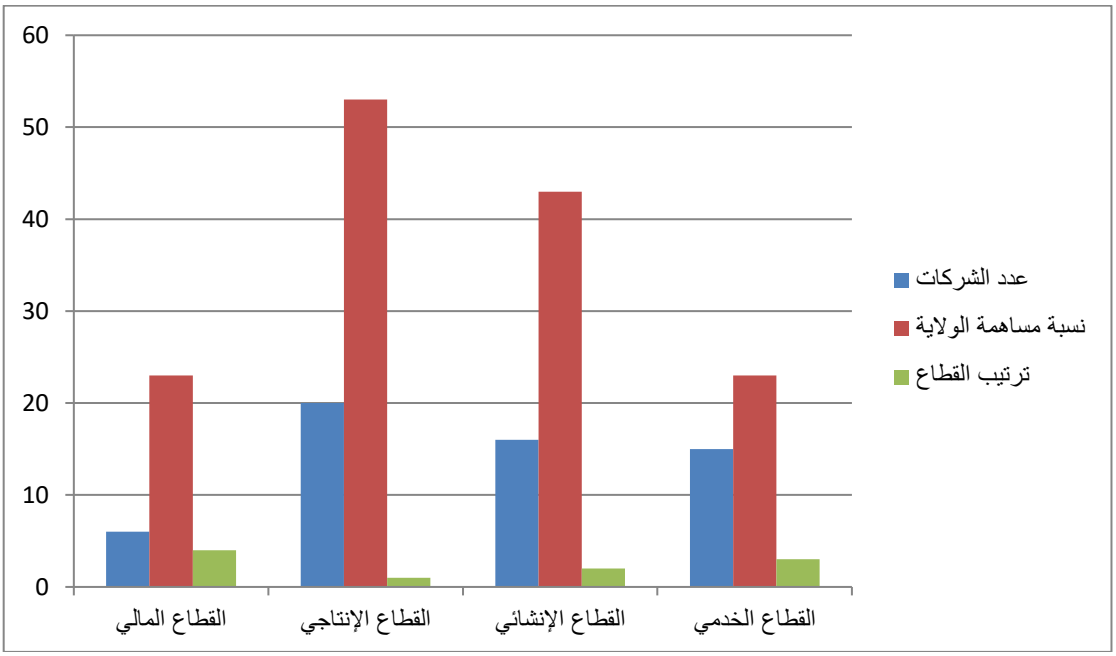

المصدر:إعداد الباحث من بيانات الدراسة

جدول رقم (3)العائد علي إستثمارات ولاية الخرطوم(2012–2020م)مليون جنيه

السنة	أرباح مستلمة	أرباح تم تسويتها	أرباح تم رسملتها
2012	5,010,563	134,309,3	6,857,778
2013	4,783,612	1,436,071	10,326,416
2014	2,533,669	2,385,889	13,812,060
2015	4,037,732	2,488,110	15,445,297
2016	4,025,213	2,120,980	422,012
2017	475,000	5,317,524	4,831,420
2018	3,830,018	600,000	5,624,903
2019	7,206,206	1,400,000	1,700,000
2020	3,773,600	2,600.000	5,600,000

المصدر:جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم،تقارير سنوية2012-2020م

من الجدول أعلاه يتضح للباحث أن الارباح المستلمة من إستثمارات الولاية في العام2012م كانت حوالي5,010,563جنيه وأن الأرباح التى تمت تسويتها بلغت حوالي134,309,3

جنيه،وان الأرباح التى تمت إضافتها لراس مال الولاية كانت حوالي6,857,778جنيه،أما في العام 2013م إنخضت الأرباح المستلمة إلي حوالي4,783,612جنيه،وكذلك الأرباح التى تمت تسويتها مع جهات مختلفة إنخضت إلي1,436,071جنيه،بينما زادت الأرباح التى تمت إضافتها لرأس مال الولاية إلي10,326,416جنيه،أما في العام2014م أيضاً إنخفضت إلي2,533,669جنيه،وأن الأرباح التى تمت تسويتها مع جهات مختلفة إرتفعت إلي2,385,889جنيه،وأن الأرباح التى تمت إضافتها لرأس مال الولاية واصلت في الإرتفاع إلي أن وصلت13,812,060جنيه.أما في العام2015م حيث بدأت الأرباح المستلمة في الإرتفاع حيث وصلت إلي4,037,732جنيه وأن الأرباح التى تمت تسويتها مع جهات مختلفة سجلت إرتفاع طفيف حيث بلغت2,488,110جنيه،بينما واصلت الأرباح التى تمت إضافتها لرأس مال الولاية في الإرتفاع حيث بلغت15,445,297جنيه.

أما في العام 2016م سجلت الأرباح المستلمة مبلغ وقدره4,025,213جنيه،كما سجلت الأرباح التى تمت تسويتها حوالي 2,120,980جنيه،إلا ان الملاحظ الإنخفاض الكبير للأرباح التى تم رسملتها حيث إنخفضت إلي422,012جنيه فقط.

أما في العام 2017م سجلت الأرباح المستلمة إنخفاضاً كبيرة حيث بلغت حوالي 475,000جنيه فقط مقارنة بالأعوام السابقة،كما سجلت الأرباح التى تمت تسويتها مع جهات مختلفة حوالي5,317,524جنيه حيث أرتفعت عن العام السابق،أما الأرباح التى تمت إضافتها لرأس مال الولاية بلغت4,831,420 جنيه حيث سجلت إرتفاع كبير عن العام السابق.

في العام2018م بدأت الأرباح المستلمة للولاية في الإرتفاع حيث بلغت2,092,332

جنيه،وأن الارباح التى تمت تسويتها مع جهات مختلفة بلغت حوالي600,000جنيه،بينما الأرباح التى تمت إضافتها لرأس مال الولاية كانت5,624,903جنيه.

أما في العام 2019م سجلت الأرباح المستلمة إرتفاعاً كبيرةً حيث بلغت7,206,206 جنيه مقارنة بالعام 2018م،كما سجلت الإرباح التى تمت تسويتها حوالي1,400,000جنيه،كما سجلت الأرباح التى تمت إضافتها لرأس مال الولاية حوالي1,700,000 جنيه

اما في العام 2020م إنخفضت الأرباح التى تم إستلامها إلي3,773,600 جنيه،بينما سجلت الأرباح التى تمت تسويتها مع جهات مختلفة حوالي2,600.000جنيه،وان الأرباح التى تمت رسملتها بلغت حوالي5,600,000 جنيه.

من خلال التحليل السابق نلاحظ أن عائدات إستثمارات الولاية بصورة عامة متأرجحة حيث ترتفع عاماً ثم تنخفض عاماً أخر وهذا يرجع إلي عدة أسباب منها:

1/تراجع مستوي الإقتصاد السوداني بصورة عامة وعلى مستوي أرباح الشركات بصورة خاصة.

2/تخلص الولاية من معظم إستثماراتها الرابحة وذلك حسب رؤيتها بأنها تريد تشجيع القطاع الخاص في الدخول في الإستثمار في هذا المجال خاصةً قطاع الدواجن حيث خرجت الولاية من عدة شركات في الأعوام من 2012-2020م.

3/دخول الولاية في إستثمارات جديدة مع عدم توفر التمويل اللازم لها جعلها تحقق أرباح ضعيفة جداً وخاسرة في بعض الأحيان.

4/ دخول الولاية في بعض الإستثمارات ليست بهدف الربح وإنما بهدف تقديم خدمة لمواطنيها ولذلك هناك عدة إستثمارات لم تحقق أرباح ورغم ذلك مستمرة الولاية في الإستثمار فيها.

جدول رقم(4) تصنيف إستثمارات ولاية الخرطوم حسب نسبة المساهمة

الرقم	القطاع	عدد الشركات المملوكة100%	عدد الشركات المملوكة50% فأكثر	عدد الشركات المملوكة 20-49%	عدد الشركات المملوكة أقل من 20%
1	المالي	-	-	-	6
2	الإنشائي	2	4	3	3
3	الإنتاجي	1	3	2	18
4	الخدمي	2	1	3	9
المجموع		5	8	8	36

المصدر:جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم،تقارير سنوية عدة أعوام

من الجدول أعلاه يتضح أن الإستثمارات المملوكة للولاية بالكامل قليلة جداً حيث لاتوجد إستثمارات مملوكة للولاية في القطاع المالي،وتوجد عدد(2) شركة فقط مملوكة للولاية في القطاع الإنشائي،وعدد(1) شركة مملوكة بالكامل للولاية في القطاع الإنتاجي،وعدد(2)شركة مملوكة بالكامل للولاية في القطاع الخدمي.

أيضاً لاتوجد إستثمارات تساهم فيها الولاية بنسبة تتراوح ما بين 50-99% في القطاع المالي،وتوجد عدد(4) شركات تساهم فيها بنسبة 50% فأكثر في القطاع الإنشائي،بينما توجد عدد(3) شركات في القطاع الإنتاجي ،وعدد(1)شركة في القطاع الخدمي.

لاتوجد أي إستثمارات تساهم فيها الولاية بنسبة 20–49% في القطاع المالي،بينما توجد عدد(3) في القطاع الإنشائي وعدد(2)شركة في القطاع الإنتاجي،وعدد(3) شركات في القطاع الخدمي.

تمتلك الولاية عدد(6) إستثمارات في القطاع المالي،وعدد(3)شركة في القطاع الإنشائي،وعدد(18)شركة في القطاع الإنتاجي،بينما تساهم بعدد(9)شركات في القطاع الخدمي.

من خلال التصنيف السابق يتضح لنا أن معظم إستثمارات ولاية الخرطوم التي تساهم فيها تقل عن20% وهذا يضعف موقف الولاية في عملية التمثيل في مجالس إدارات هذه الشركات وفقاً للقانون الشركات عام 1925م والمعدل عام 2015م.

الشكل رقم(1) يوضح عدد الإستثمارات المملوكة للولاية بالقطاعات ونسب التمثيل

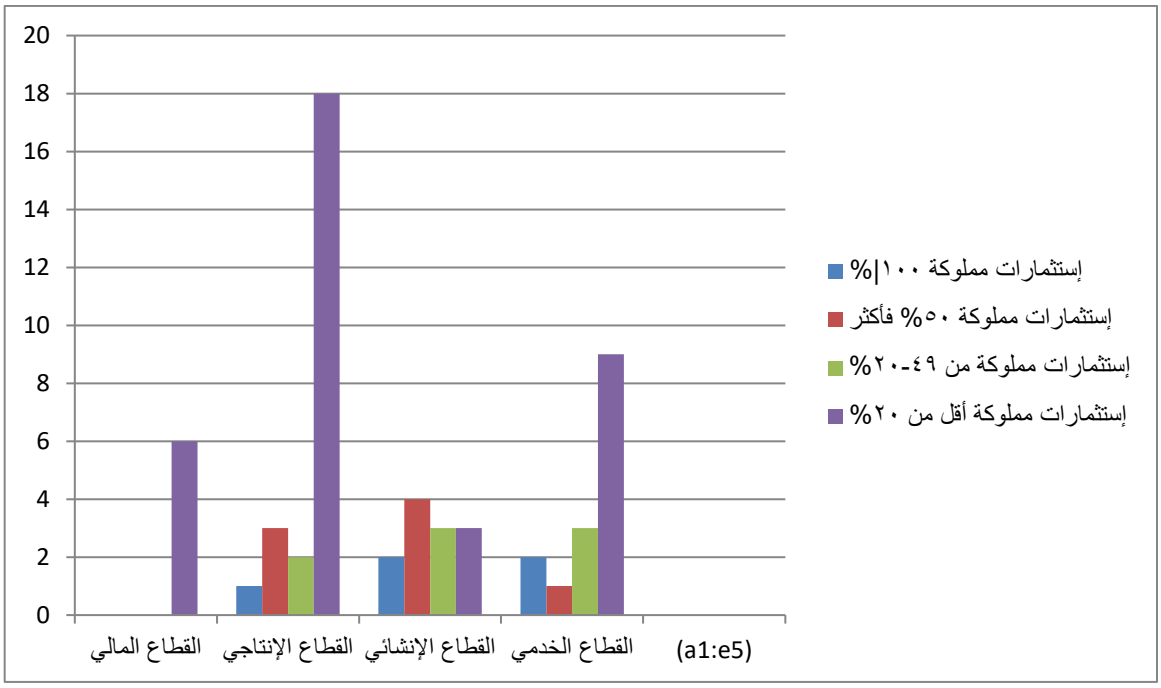

المصدر:إعداد الباحث من بيانات الدراسة

النتائج والتوصيات والمصادر والمراجع:

نتائج البحث:

توصل البحث إلي العديد من النتائج منها:

1. لعب الجهاز دوراً كبيرة في حصر وتصنيف إستثمارات الولاية حيث كان عددها قبل إنشاء الجهاز2012 يساوي59 شركة بسجلات وزارة المالية بالولاية وبعد البحث والتقصي توصل الجهاز إلي العدد الحقيقي للإستثمارات وهو68شركة وهذا يتفق مع الفرضية التى نصت على وجود دور كبير وفعال لهذا الجهاز في تطوير ورفع كفاءة استثمارات الولاية.
2. قام الجهاز بتصنيف هذه الإستثمارات حيث تم توزيعها إلي قطاعات وداخل هذه القطاعات إلي إستثمارات خاسرة وإستثمارات رابحة ومن ثم تعزيز الإستثمارات الرابحة وتفعيل الإستثمارات الخاسرة.
3. قام جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم بإجراء تقييم للعديد من إستثمارات الولاية ومن ثم تم تصفية بعضها وتفعيل البعض الأخر.
4. قام جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم بخلق شراكات عديدة مع القطاع الخاص حيث تم تأسيس العديد من الشركات في مختلف المجالات خاصة في القطاعات التى لايرغب القطاع الخاص الدخول فيها بمفرده.
5. يمتلك هذه الجهاز قاعدة معلومات كثيرة جداً فيما يخص الإستثمار في الولاية حيث تم إعداد العديد من دراسات الجدوي الإقتصادية لمشروعات مختلفة بالولاية وتم تقديمها في معارض الإستثمار داخلياً وخارجياً.
6. ساهم جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم في توفير الموارد المالية للولاية حيث أصبح يرفد موازنة الولاية بموارد مالية تساعدها في تمويل مشروعاتها التنموية المختلفة.
7. عدم إشراف الجهاز على جميع إستثمارات الولاية كما نص على ذلك المرسوم الولائي رقم(1) لسنة 2012م و الذي أنشئ بموجبه ، وإستمرار رعاية بعض الوزارات لبعض الإستثمارات مما أدى لخلق تقاطعات بين الجهاز وهذه الوزارات.
8. صعوبة رصد الأداء المالي لإستثمارات الولاية في الوقت المناسب وذلك لتأخر الميزانيات طرف المراجع القومي وكذلك صعوبة التواصل المباشرة مع ممثلين الولاية في مجالس الإدارات.
9. عدم إجازة هيكل وقانون لجهاز إستثمارات ولاية الخرطوم حتى تاريخه وما زال يعمل الجهاز بمرسوم ولائي.
10. قلة الكوادر البشرية العاملة بالجهاز حيث تبين للباحث أن عدد العاملين بالجهاز الآن لا يتجاوز الخمسة عشر موظف مقارنة بحجم إستثمارات الولاية في المجالات المختلفة.
11. مازالت بعض الإستثمارات تمتنع عن الإدلاء بمعلوماتها للجهاز وذلك بسبب ضعف أليات المتابعة والرقابة الخاصة بالجهاز وعدم وجود قوانين صارمة تمكنه من عمل ذلك.
12. ضعف التمويل المقدم لجهاز إستثمارات ولاية الخرطوم من قبل وزارة المالية والإقتصاد والإستثمار مما حد من التوسع في الأنشطة الإستثمارية المختلفة.
13. لاتوجد معايير محددة تلزم مؤسسات الولاية المختلفة في الدخول في العمليات الإستثمارية وهذا يؤدي إلي إهدار موارد الولاية في إستثمارات ربما لاتكون ذات أولوية أو هدف من أهداف الولاية.

توصيات البحث:

توصل البحث إلي العديد من التوصيات منها:

1/يمتلك جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم قاعدة معلومات كبيرة ومهمة في مجال الإستثمار بالولاية ولذلك يجب الحفاظ على هذا الجهاز وتدعيمه وتطويره في المستقبل حتى يحقق أهداف الولاية في مجال الإستثمار.

2/ضرورة إلزام جميع وزارات وهيئات ومجالس الولاية بعدم إنشاء أي مشروع إستثماري دون التنسيق مع جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم.

3/يجب على سلطات الولاية تدعيم هذا الجهاز باللوائح والقوانين اللازمة التى تمكنه من ممارسة سلطاته علي جميع إستثمارات الولاية.

4/ضرورة إجازة الهيكل الوظيفي للجهاز وتدعيمه بمزيد من الكوادر البشرية حتى يقوم بتحقيق الأهداف التى أنشأ من أجلها.

5/ضرورة إلزام ممثلين الولاية في مجالس إدارات إستثمارات الولاية بالمتابعة والتنسيق مع جهاز إستثمارات الولاية حتى تتم الرقابة والتقييم والتقويم المطلوب لهذه الإستثمارات.

6/ العمل على مزيد من إحكام الرقابة والتنسيق وإزالة التقاطعات بين هذا الجهاز ووزارات وهيئات ومجالس الولاية المختلفة لأن الهدف واحد وهو خدمة الإستثمار في الولاية.

7/هناك عدم فاعلية بعض الإستثمارات في الولاية وعليه لابد من إجراء تقييم ودراسة شاملة لها وإتخاذ قرار بشأنها إما التفعيل أو التخلص منها.

8/ضرورة تعزيز وتدعيم الإستثمارات الناجحة في الولاية والتركيز عليها لأنها تحقق موارد مالية للولاية تساهم في ميزانيتها العامة.

9/ضرورة وضع معايير محددة وواضحة من قبل جهاز إستثمارات الولاية تلزم جميع مؤسسات الولاية المختلفة بعدم الدخول في أي مشروع إستثماري إلا وفقاً لهذه المعايير وبإشراف مباشر من هذا الجهاز.

المصادر والمراجع:

أولاً/الكتب والمراجع

1/إبراهيم متولي حسن المغربي،دور حوافز الإستثمار في تعجيل النمو الإقتصادي،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية،2011م

2/حسن علي خربوش،وأخرون،الإستثمار بين النظرية والتطبيق ،دار زهران للنشروالتوزيع،عمان،1999م

3/عبدالله الصعيدي،الإدخار والنمو الإقتصادي ،دراسة لمحددات النمو الإقتصادي في مصر،درا النهضة العربية،القاهرة،1998م

4/ناظم محمد نوري،طاهر فاضل،أساسيات الإستثمار العيني والمالي،دار وائل للنشر،عمان،1990م

ثانياً:الرسائل الجامعية:

1/هشام الصادق محمد،دور إدارات الإستثمار في رفع كفاءة الإستثمار،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة شندي،2017م

ثالثاً: التقارير والمجلات والمراسيم:

1/جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم،تقرير لجنة إعادة هيكلة مؤسسات ولاية الخرطوم،2020م

2/ جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم، التقارير السنوية ،2012-2020م

3/ جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم،مقابلة مع مدير عام الجهاز،2020/5/15م

4/وزارة المالية والإقتصاد والإستثمار،تقرير لجنة توفيق أوضاع إستثمارات الولاية،2015م

5/ احمد زكريا صيام،أليات جزب الإستثمارات الخارجية إلي الدول العربية ف ظل العولمة ،الأردن نموذجاً،مجلة إقتصاديات شمال أفرقيا ،العدد3، 2005م

6/محمد ماهر شمس،معوقات الإستثمار في الدول النامية، مقال منشور في مجلة الإقتصاد الإسلامي،دبي،الأمارات العربية المتحدة،2020م

7/نصر حمود النجيدي،أنواع الإستثمار،مقال منشور في موقع كلية الأدارة والإقتصاد جامعة بابل،العراق,2011م

8/المرسوم الولائي رقم(1) لسنة 2012م، ولاية الخرطوم

رابعاً:مواقع الأنترنت:

1. www.aliqtisadalislami.net
2. www.business.uobabylon.edu.iq.net.